# The Impactof Structural Adjustment Policies In Food Security(A Comparative Study) in Republic of Arabic Eygption for period (1985-1994) and (2000-2016)

# أثر سياسات التكيف الهيكلي في الأمن الغذائي (دراسة مقارنة) في جمهورية مصر العربية للفترتين(1985- 1994) و(2000-2016)

**م.آمنة عبدالآله حمدون**
**جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات – قسم الاقتصاد الزراعي .**

**المستخلص**
عانت اقتصاديات البلدان النامية من تحديات بدأت أثارها تتسع منذ مطلع العشرينات رافقها نشوء المضامين الاقتصادية للبلدان النامية وتعميق تجزئة اقتصادياتها وتتبعها سيادة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وامتداد آثاره حول العالم إذ شهدت بعض اقتصاديات البلدان النامية اهتماما بمسالة التكيف الهيكلي بغية تحقيق وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبداية لتأثيراتها حول تحقيق الغذاء الآمن. توصل البحث لنتيجة مفادها أن سياسات التكيف الهيكلي ترتبط بمفاهيم المدى القصير لذا فان تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وبالتالي تؤدي إلى آثارا سلبية على النقد ومستوى المعيشة و تدني مستويات الأمن الغذائي معبرا عنه بقيمة الموازين السلعية للحبوب أما تأثيرها فيظهر على الأمد البعيد ، لذا لابد من دعم سياسات برامج التكيف الهيكلي إذ تسهم هذه السياسات في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية و الداخلية مما يقلل من أثرها على التضخم وحدة الضرائب والاختلال في الميزان السلعي ذلك ما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية للمعونات الغذائية واحتياطات الخزين والضرائب الحكومية و أخيراً توصي الدراسة بضرورة دعم قدرة الاقتصاد على النمو المتوازن وإعادة هيكليته وبالتالي القدرة على تحقيق مستويات مقبولة من الغذاء الأمن في بلد عينة البحث .
**الكلمات المفتاحية** : **سياسات التكيف الهيكلي ، الأمن الغذائي ، دراسة مقارنة ، نموذج بولاك**.

## Abstract
Developing countries economics suffered from challenges whose effects started in widen early associated with arise of develop in countries economic concepts and deepening its economics partition then following sovereign of new international economic regime and its effects spread around the world where some countries economics showed establishing policies and starting its effects on realizing secure food . The research resulted that economic establishing policies connect with the short-range conceptions so its retraction effects considered aquick one toward reducing total demand level which leads to negative effects on currency and the stardard living of low – income, and at last in decrease the standards levels of food security named valualion of goodsbalance of grain. According by the policies of structural reformation programs should be supported because these policies increases the economic establishing and its ability in taking up the internal and the external shocks by which its effect on inflation tax distree and the good balances disorder decrease yet this denotes to the effectiveness of basic structure for the food assistance, storage reserves and government taxes.At the end,this study advises to support the economim ability to develop in balance for achieving an accepted standard of secure food in the county under study.

## المقدمة
إن التنظير حول مسالة التغييرالاقتصادي والتكيف الهيكلي في إطارالمفاهيم الاقتصادية النيوكلاسيكية جاءت من المتضمنات الاقتصادية للرأسمالية من خلال تطورها الزمني في ظل التنسيق بين متغيراتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية وبذلك يعد التكيف الهيكلي ، من أهم البرامج لمعالجة الخلل في قيمة الموازين السلعية والاختلالات الهيكلية في المدى الطويل . كما إن سياسات التكيف الهيكلي أهم السياسات التي توليها البلدان النامية أهمية كبيرة وتأتي هذه البرامج استجابة لاستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي ذلك من طبيعة آثار هذه البرامج وطبيعة دور الدولة في إدارة اقتصاديات الأمن الغذائي وأبعاد هذا الدور وماهي الآليات

والسياسات التي تعمل على التنسيق من خلالها إذ تستطيع البلدان النامية تحقيق الأهداف المطلوبة منها . ويعاني القطاع الزراعي في اغلب البلدان النامية من اختلالات هيكلية كانت سبباً في تخلف هذا القطاع . وتتكون سياسات التكيف من مرحلتين تتعلق الأولى بالإصلاح الاقتصادي والتي تعد من مهام صندوق النقد الدولي الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وتقليص الإنفاق العام . أما الثانية فإنها تشمل كل جوانب التعديلات الهيكلية الأساسية والتي من مهام البنك الدولي التي تشمل قروض التكيف الهيكلي ويتضمن الإصلاحات الإدارية وخفض الفقر وإزالة الآثار السلبية المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي . ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكيف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي ، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة وتعنى برامج التكيف الهيكلي بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها ، في الاقتصاديات النامية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة . وأكدت هذه البرامج في الاقتصاديات النامية باتجاه معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غير التنافسية وترتبط استجابة هذه الاقتصاديات للتغيرات الهيكلية بصفه أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغير الهيكلي وتختلف هذه الاستجابة باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد ، فكلما تقدمت مراحل التطور والنمو الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد ، وأدى ذلك إلى تزايد استجابة البيئة الاقتصادية لحوافز التغير في هيكل الإنتاج ، ولايعتمد التباطؤ أو التسارع في التغيرات الهيكلية في البلدان النامية التي تسعى إلى التكيف الهيكلي على المتضمنات المحلية فقط إنما تعد نظيرتها الخارجية في مقدمة المحددات التي تقيد الوصول إلى التغيرات الهيكلية التي تعيد الاقتصاديات النامية إلى الأوضاع التوازينة . واعتبرت المدرسة الهيكلية أن نموذج بولاك لايأخذ بالاعتبار أهم توازنات الاقتصاديات النامية. فمثلاً تكاليف المدخلات المستوردة تعتبر أساسية في عملية إنتاج السلع وان التخفيض ينقل التضخم إلى عملية الإنتاج مما يؤدي إلى رفع التكاليف وتخفيض الطلب بشدة . كما أن تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة ادخار القطاع العام وبالتالي إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج وكذلك انخفاض الطلب على المدخلات وعلى الواردات. وبذلك فان التحسن الذي يحصل في الميزان التجاري يكون ناجماً عن الانكماش وليس عن التوزيع الكفوء للموارد. وأخيراً يعد نموذج بولاك الركن الأساس لدى صناع السياسات الهيكلية والذي يعمل على معالجة الخلل في الموازين السلعية ويقوم على تقليص حجم الإقراض.

**مشكلة البحث** تتأتى من كون أن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية وترابطاتها التنظيرية يصعب اعمامها على متضمنات سياسات التثبيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي إذ يعاني الميزان السلعي من اختلالات هيكلية حالت دون تحقيق استقراها الاقتصادي ، وبالتالي قدراً من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي.
**أهمية البحث** تكمن في أهمية سياسات التكيف الهيكلي لإحداث إصلاحات هيكلية استجابة أو رد فعل للازمة الاقتصادية التي عانت منها البلدان النامية خلال الثمانينيات وجاءت من ضرورة إعادة هيكلة وضع الموازين السلعية ذلك لتحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الأمن الغذائي.
**هدف البحث** يهدف البحث إلى التعرف على جدوى سياسات برامج التكيف الهيكلي في قيمة الموازين السلعية للحبوب وبالتالي تحقيق قدراً ملائماً من الاستقرار في اقتصاديات البلدان النامية(مصر انموذجاً).
**فرضية البحث** لتحقيق هدف البحث وضعت الفرضية الآتية والتي مفادها أن لسياسات التكيف الهيكلي أثاراً اقتصادية مرغوبة في قيمة الموازين السلعية للحبوب ذلك في جمهورية مصر العربية .
**منهج البحث** تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالاستناد إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية إضافة إلى الجانب الكمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وبرنامج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وفقاً لأسلوب الإسقاطات المتتالية (Step wise) لتبيان أي من المتغيرات أكثر معنوية.

## الاستعراض المرجعي

من أهم الدراسات التي تناولت الموضوع دراسة[1] بينت التحليل الجزئي لآثار برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مستوى الناتج والأسعار الزراعية والتشغيل والأجور أشارت الدراسة إلى أن تخفيض سعر الصرف يترتب عليه زيادة أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بالعملة نفسها في الأجل القصير أما في الأجل الطويل فقد تتزايد فرص العمالة نتيجة لتوسع الزراعة في حين تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي لارتفاع معدل البطالة في الأجل القصير نتيجة الإحلال بين العمل ورأس المال . وأشارت دراسة [2] إلى أن معظم الاقتصاديات العربية اعتمدت على سياسات اتسمت بتدخل الدولة في توجيه الموارد واستخداماتها في برامج الإصلاحات الاقتصادية مما أدت إلى انحراف أسعار الصرف عن قيمتها الحقيقية وتشوهات في أسعار الفائدة وهو مايقود إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية ويؤدي بدوره لزيادة أسعار الغذاء وزيادة الفقر. وفي دراسة أخرى[3] تناولت فيه الآثار المحتملة لسياسات التكيف الهيكلي في الاقتصاديات الزراعية العربية أشار فيه إلى أن الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن تنفيذ سياسات التكيف الهيكلي غالباً ماتتضمن خسائر في القطاعات منخفضة الكفاءة في الأجل القصير في حين أن الفوائد في القطاعات عالية الكفاءة لاتظهر إلا في الأجل الطويل واتضح أن جوهر المشكلة الاقتصادية في البلدان المتبعة لبرامج التكيف لايمثل الاختلالات ذات الطابع الاسمي أو النقدي ولكن يمثل الاختلال في التوازن الحقيقي بين الموارد والاستخدامات أي أنها مشكلة نمو وتنمية فضلاً عن كونها مشكلة توازنية مما يتطلب التركيز على الجانب الحقيقي في الاقتصاد أي إن آثار سياسات التكيف سوف تسود بين الأجلين القصير والطويل . ونشر[4] مقالة حول أثر مساهمة الأزمة الاقتصادية على

الفقروتوزيع الدخول لإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية. اتضح أن الأثرالأكبر للازمة يعود إلى النقص بما نسبته 5% في مستويات المعيشة وزيادة بما نسبته 9%في دليل الفقر مع زيادة معدلات الوفيات ومستويات الفقر وذلك من خلال تصحيحات هيكلية لأسواق العمل للحد من الأسر الفقيرة وتحسين قدراتهم المعيشية . وأجرى[5]بحثاً حول التكيف الهيكلي في اليمن دراسة اقتصادية قياسية للمدة (1986-2003) أوصى فيه على ضرورة تطبيق أسلوب التكيف مع النمو ذلك لعدم ظهور أثر واضح للتكيف على نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يستدعي التركيز على النمو والتنمية في اليمن خلال فترة تطبيق برامج التكيف الهيكلي . وفي دراسة [6]عن الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة اعتمدت الدراسة على نموذج تشنري في قياس التغيرات التي تنتاب المتغير الهيكلي لاسيما نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إذ اعتمدت الدراسة على أسلوبين الأول بيان نمط التغير في نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على حدة خلال حقبتي ماقبل ومابعد الإصلاح الاقتصادي أما الثاني فاعتمد على بيان نمط التغير في هيكل العمالة في الحقبة التي تبنت فيها دول عينة البحث لبرامج الإصلاح الاقتصادي . وأكد[7] على ضرورة تقييم برامج التكيف الهيكلي تقوم على تقديرعلاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة للبرامج وتشتمل طرق التقييم على طريقة النموذج التطبيقي العام وطريقة ماقبل وبعد وطريقة مقارنة حالات تطبق فيها السياسات بحالات لاتطبق فيها السياسات والطريقة المعممة للتقييم . وأجرى[8]دراسة حول قياس التحول الهيكلي تمكن من قياس العلاقة بين المتغير الهيكلي والمستوى التنموي للبلد المعبر عنه بدخل الفرد بالإضافة إلى عدد السكان الذي يعكس حجم السوق وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية والآثار الثابتة التي تمكن من قياس السمات الخاصة لكل دولة مثل المؤسسات الهيكلية والعادات وغيرها . وتناول[9]دراسة حول السياسات الاقتصادية للتكيف الهيكلي بينت الدراسة إلى أن السياسات الهيكلية تهتم بترشيد وتعظيم العوائد الضرائبية أكثر من اهتمامها بتسديد خفض الإنفاق المرتبط بالفئات الدخلية الأقل دخلاً وأكد البحث على عدم التجانس الهيكلي للأسواق الخارجية ومراحل الدورات التجارية أي يدل ذلك على عدم وجود وضع توازني واحد بل هناك أوضاع توازنية متعددة . في حين توصل بحث [10]إلى أن جوهرالمشكلة الاقتصادية للدول التي طبقت برامج التكيف الهيكلي لايمثل الاختلال في التوازن الحقيقي بين الموارد والاستخدامات أي أنها مشكلة نمو وتنمية فضلاً عن كونها مشكلة توازنية وكانت النتائج الاقتصادية لسياسات التكيف الهيكلي ملموسة على مستوى تحقيق التوازنات ذات الطابع الاسمي في الأجل القصير لكن من جانب آخر كانت محدودية الأثر على مستوى التغيرات الهيكلية كونها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة لإجراء تغيرات تنظيمية ومؤسساتية لعملية التغير . وأجرت[11]بحث حول أهم ملامح السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي جاء في جملة النتائج التي توصلت لها في مصر إلغاء الدعم المقدم لسعر الفائدة على القروض الزراعية وأجريت إصلاحات مؤسسية بالنسبة لبنك التنمية والائتمان الزراعي وتحويله من محتكر لتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى بنك لتحويل مشروعات التنمية الزراعية . وأخيراً أوصى [12]بضرورة الاهتمام بالنمو الشامل وسبل تحقيق الحد من مشاكل البطالة وارتفاع معدلات الفقر وزيادة الضرائب إذ تشهد البلدان النامية اتجاهات متباعدة مابين سلوك توزيع النمو الشامل بغية تحقيق التكيف الهيكلي وتحسين سلوك توزيع الدخل الفردي ، بما يتلائم وتحقيق سبل الغذاء الآمن .

## آليات ومتضمنات سياسات برامج التكيف الهيكلي (إطار مفاهيمي)

تعرف سياسات التكيف الهيكلي بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الجزئية باعتبار أن هدفها الأساسي تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص مختلف الأسباب التي تعيق عمل الأسواق وبالإضافة إلى الأثر الجزئي والقطاعي لتلك الإصلاحات فان أثرها يشمل بعض المتغيرات الكلية مثل أسعار الفائدة عجز الموازنة والميزان التجاري وبالتالي فان وضع القيود على أسعار الفائدة على سبيل المثال يولد أسعاراً حقيقية سالبة تؤثر بدورها سلباً أو إيجاباً على الاستثمار والادخار وبالتالي على نمو الاقتصاد كما تسهم سياسات التكيف في زيادة مرونة الاقتصاد وفي مقدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية وتقلل بالتالي من أثرها على التضخم واختلال ميزان المدفوعات. وتقلل من الخلل في قيمة الموازين السلعية للحبوب.ويرى بعض الاقتصاديين أن التكيف الهيكلي يتضمن جانبين أحداهما التعديلات الهيكلية والثاني التثبيت الاقتصادي أي أن التعديلات الهيكلية تعمل بداية على تشجيع الاستثمار في المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات المحلية أي الاستخدام الكفوء للموارد ، أما سياسة التثبيت فإنها ترمي إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاديات الكلية من خلال استخدام السياسات المالية والنقدية وأسعار صرف مرنة وتحويل الاستثمار نحو الإنتاج الذي يؤدي إلى توفير نقد أجنبي[13]. وتتكون برامج التكيف الهيكلي من مرحلتين تتعلق الأولى بالإصلاح الاقتصادي والتي تعد من مهام صندوق النقد الدولي الذي يتضمن تخفيض قيمة العملة المحلية وتحرير الأسعار وتقليص الإنفاق العام بهدف زيادة منافسة المنتجات المحلية.أما المرحلة الثانية فإنها تشمل كل الجوانب للتعديلات الهيكلية الأساسية والتي تعد من مهام البنك الدولي التي تشمل قروض التكيف الهيكلي والقطاعي ويتضمن تحرير التجارة وتحرير النظام المصرفي وخصخصة القطاع العام كما يتضمن الإصلاحات الإدارية وخفض الفقر بل وإزالة الآثار السلبية المترتبة على برامج التكييف الهيكلي [14]. ويقسم الاقتصاديون سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية إلى مرحلتين ، أحدهما يخص السياسات المالية والنقدية ويجري في الأجل القصير نسبياً ويقوم به صندوق النقد الدولي . والثاني سياسات التكيف الهيكلي في الأجلين المتوسط والطويل ويقوم به البنك الدولي[15] ومازال الجدال سائداً بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشان أي من الحزمتين من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولاً التثبيت الاقتصادي أو التكيف الهيكلي أو الاثنان معاً في الوقت نفسه ويعتمد ذلك على الدولة التي ترغب بإعادة فلسفتها الاقتصادية والإجراءات التي توصي بها للبنى المؤسسية الاقتصادية لتلك الدولة.إن برامج التثبيت الاقتصادي Economic stabilization program قصيرة الأجل لاتتجاوزالثلاث سنوات ، يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها من اجل المساهمة في معالجة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد الوطني مثل العجز في ميزان المدفوعات ، العجز في الميزانية العامة ،تدهور العملة الوطنية ، أي

أنها تختص بجوانب الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وتحاول أن تجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي [16] عن طريق تحجيم الطلب المتنامي وتسمى أحيانا بسياسات إدارة الطلب ، ويتم ذلك بتعديل عرض النقد والائتمان المحلي من خلال التحكم في السيولة النقدية ومن إجراءاتها رفع سعر الفائدة وتحديد حجم الائتمان ، وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بالتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بزيادة معدلات البطالة ، ويعتقد أن هذه الإجراءات تكبح حدة التضخم فتوفر موارد تسمح بتسديد التزامات الديون وخدمتها كما أن تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية أو تقييم صرف العملة بقيمتها الحقيقية سيؤدي إلى تقليل عدد الوحدات المدفوعة من قبل المستورد بسبب زيادة عدد وحدات العملة الأجنبية وتزداد ما يستلمه منها وبالتالي سيؤدي إلى خفض العجز في الحساب الجاري ومن ثم التوازن وتقليص العجز في ميزان المدفوعات .أما برامج التكيف الهيكلي Structure Adjustment programطويلة الأجل والتي تهدف إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وتسمى أحيانا بسياسات إدارة جانب العرض ، فيتقدم بها البنك الدولي عندما تكون هناك اختلالات عميقة ، بحيث لم تنفع معها برامج التثبيت مثل وجود عجز مزمن في الموازنة العامة ومعدلات عالية للتضخم وعجز كبير في ميزان المدفوعات ، فضلاً عن أنها تتضمن الإصلاح المؤسسي وصولاً إلى تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتعزيز التجارة وبالتالي تحقيق مستويات مقبولة من الغذاء الآمن . [15]، كما وتهدف برامج التكيف الهيكلي إلى تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات وتنمية الزراعة . فالتكيف الهيكلي عملية منظمة للتغيير في الاقتصاد لإزالة وخفض الاختلالات المحلية أو الخارجية من خلال مجموعة من التغيرات في السياسة العامة لتحقيق نمو قابل للاستمرار وزيادة الفعالية في الاقتصاد لدعم إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة الادخار فيما يخص الاستهلاك وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعدلات ملائمة للأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر[16]. وأخيراً فيما يتعلق بالتكيف الهيكلي تعرف بأنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني من اختلال التوازن الحقيقي الداخلي والخارجي وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي [17] . وبالتالي الحد من الفقر وزيادة معدلات الأمن الغذائي في البلدان النامية.كما أن العديد من الاقتصاديات العربية واجهت صدمات اقتصادية مابعد مطلع عقد التسعينيات سواء داخلية من جراء التشوهات في سياسات الاقتصاد الكلي أو خارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط وماترتب عليه من تغيرات في هيكل التكاليف الإنتاجية سواء الاقتصاديات المحلية أو الأجنبية وبذلك اتجهت العديد من هذه الاقتصاديات نحو إصلاح سياساتها الاقتصادية في العقود المنصرمة الأخيرة .وتتأتى برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي إذ يعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات من جراء فائض الطلب المتولد من الإفراط بقدر أو بآخر في الاستهلاك والاستثمار الكلي وبالنظر إلى أن سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ترتبط بمفاهيم المدى القصير لذا فان تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي وذلك من خلال السياسات المالية والنقدية وتودي المحصلة الايجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية والى تراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في أطار تحرير أسعار الفائدة فضلاً عن زيادة الضرائب غير المباشرة .وتسعى السياسات الاقتصادية الرشيدة إلى تحقيق التوازن في الموازين السلعية لاعتبارات اقتصادية تنعكس أثارها على أداء العديد من المؤشرات الاقتصادية في البلدان النامية وإذا كان العجز أو الفائض متواضعاً ومؤقتاً ولا يمثل سوى أهمية نسبية منخفضة من إجمالي الناتج المحلي . فان وجوده وانعكاساته في الميزان التجاري لايشكل عبئاً على اقتصاديات تكوين الناتج المحلي الإجمالي. [18 ] وتستهدف التغيرات الاقتصادية بالأساس الاقتصاديات النامية لمعالجة الإفراط في الطلب الكلي ليتؤاءم مع العرض المتاح وستتم حالة التوازن الاقتصادي التي يتحقق عندها إشباع الحاجات الأساسية في مستوى تسمح به قاعدة الموارد المتاحة على الصعيد الداخلي والخارجي وذلك من خلال إعادة تخصيص الموارد في إطارالأفكار الاقتصادية النيوكلاسيكية المحققة للتوازن الاقتصادي العام [19] ولابد من تحقيق أهداف هذه البرامج بالاعتماد على آليات السوق وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي وترتبط بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها في الاقتصاديات النامية وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة [20] والعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غير التنافسية وترتبط استجابة هذه الاقتصاديات للتغيرات الهيكلية بصفة أساسية بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي تجاه حوافز التغير الهيكلي وتختلف هذه الاستجابة باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد فكلما تقدمت مراحل التطور الاقتصادي ازدادت تأثيرات قوى السوق في تخصيص الموارد وأدى ذلك إلى تزايد استجابة البيئة الاقتصادية لحوافز التغير هيكل في الإنتاج ولايعتمد التباطؤ أو التسارع في التغيرات الهيكلية في البلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق سياسات التكيف الهيكلي على المتضمنات المحلية فقط إنما تعد نظيراتها الخارجية في مقدمة المحددات التي تقيد الوصول إلى التكيفات الهيكلية التي تعيد الاقتصاديات النامية إلى الأوضاع التوازنية وفي مقدمة القيود الخارجية ارتفاع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات ، الأمر الذي يترتب عليه أن يصبح معدل التبادل التجاري في غير صالح الاقتصاديات النامية خلال مرحلة التحول . إن الاتجاه نحو الإجراءات التقييدية سيحمل الاقتصاد العربي أعباء مالية من جراء التشوهات الحاصلة في استخدام الموارد لذا فان على السياسات الاقتصادية العربية العمل على الموائمة بين دور الدولة في النمو الاقتصادي المحلي ودور السوق في توزيع الموارد وتحقيق الكفاءة التنافسية الاقتصادية. وهذا التوازن بين دوري الدولة والسوق يعد دالة في العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تستهدف الرفاهية الاقتصادية لأفراد مجتمع التكامل الاقتصادي العربي وبذلك فان دور الدولة والسوق في الاقتصاد لايعدان متغيران في إطار من التحليل الساكن إنما يخضعان إلى متضمنات التحليل الحركي مع الزمن من هنا تكمن صعوبة الموائمة بينهما. مما يساعد على تسارع معدلات النمو والتنمية في هذا النمط من التكتلات الاقتصادية [21] . وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية والانفتاح الاقتصادي فان الجدل قائماً بشأن المكانة التي تحتلها التجارة الخارجية ولاسيما في الجانب المتعلق بالصادرات ، وذلك في برامج النمو والتنمية الاقتصادية وعلى الرغم من الاتفاق على أهمية

عوائد الصادرات في تفعيل عمليات برامج التكيف الهيكلي إلا انه ليس هناك دليل قاطع بان عوائد الصادرات دالة بالنمو أو العكس أي أن النمو دالة بعوائد الصادرات . وان لعوائد الصادرات تأثيرات في تسريع معدلات النمو الاقتصادي في حين إن البرامج التطبيقية للتنمية الاقتصادية تشير إلى أن الصادرات دالة بالنمو الاقتصادي وهذه المتغيرات مرتبطة بالمرحلة التنموية الاقتصادية التي تسود الاقتصاديات[22] في حين يرى البعض إن فاعلية أي من الصادرات والنمو الاقتصادي يتوقف على متغيرات مساندة لتفعيل عوائد الصادرات أو النمو الاقتصادي التي تسود هذه أو تلك من الاقتصاديات[23].

## بناء وتوصيف الأنموذج المستخدم في القياس الاقتصادي:

يعتمد البحث في تحليل البيانات طريقة المربعات الاعتيادية الصغرى باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد وفقاً لبرنامج الإسقاطات المتتابعة step wise في البلدان النامية (مصر أنموذجا)التي اتبعت برامج التكيف الهيكلي للبيانات المتسلسلة زمنياً في الأعوام (2000- 2016) أي الحقبة الأولى ومقارنتها مع الحقبة الثانية التي لم تتبع فيها برامج التكيف الهيكلي للأعوام (1985-1994). و تعد البداية الحقيقية لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي في مصر منذ منتصف التسعينيات إذ توصلت إلى إحداث اتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (1997) وذلك في إطار المفاوضات المستمرة بين مصر والصندوق لعلاج الاختلالات الهيكلية وإصلاح المسار الاقتصادي . واعتبرت قيمة الموازين السلعية للحبوب (والتي تعني الطريقة نحو تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات الفعلية لكل سلعة ) كمتغير معتمد وكل من المتغيرات المستقلة : الأول يتمثل بالمعونات الغذائية تشير إلى تقديم سلع غذائية من بلد إلى آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة ، لمساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته وتعد أداة فعالة لبلوغ أهداف الأمن الغذائي في الأمد الطويل .أما المتغير الثاني احتياطي الخزين الذي يعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توافرها إذ تشير الزيادة في حجم المخزون إلى انخفاض المعروض من السلع إما نتيجة لانخفاض في حجم الإنتاج أو حجم الاستيراد . أما المتغير الثاني معدل الانكشاف الاقتصادي فيقاس بنسبة مجموع قيمة الصادرات وقيمة الواردات للقطاع الزراعي مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي وكان المتغير الثالث دعم أسعار المستهلك المقدمة من قبل الحكومة أما المتغير الرابع الديون الخارجية يعبر عنها بنسبة خدمات الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي وتعرف خدمة الديون على أنها مبلغ ما يسدد من أصل الدين والفوائد المستحقة عليه بالعملة الصعبة أو على شكل سلع أو خدمات من دين خارجي عام أو بضمنه القطاع العام أو دين خاص بدون ضمانات . وأخيراً الضرائب الحكومية ممثلة بنسبة ضرائب التجارة الدولية إلى العوائد الجارية وتشير إلى الضرائب المفروضة على أفراد المجتمع والشركات والمؤسسات الإنتاجية الأخرى منسوبة إلى إحدى مكونات المالية العامة ممثلاً بالعوائد الجارية وكما يأتي:

( Y): قيمة الموازين السلعية للحبوب

($X_1$):المعونات الغذائية %

($X_2$): احتياطي الخزين%

($X_3$): معدل الانكشاف الاقتصادي %

($X_4$):دعم أسعار المستهلك %

($X_5$): الديون الخارجية %

($X_6$): الضرائب الحكومية %.

ومن ثم عرض نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لسلسلة أمدها (2000-2016) الحقبة الاولى ومقارنته بالنتائج خلال المدة التي لم تتبع هذه البرامج للأعوام(1985-1994)أي الحقبة الثانية بجداول للاطلاع عليها، وتمت المقارنة من خلال برنامج الإسقاطات المتتالية(Step wise)بتوضيح المتغيرات الأكثر معنوية في الأنموذج وفق لاستكمال بياناتها إذ يقوم منهج المحاكاة على مقارنة الأداء في حالة تطبيق البرنامج مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة ويقوم على استنتاج أداء افتراضي للسياسات التي تطبقها هذه البلدان ومقارنتها مع سياسات بديلة ولهذا المنهج ثلاث ايجابيات الأولى هي الاعتماد على مجال واسع لتجارب التكيف طالما أن قاعدة المعطيات لاتعتمد على تجارب الدول التي طبقت البرامج والثانية تتمثل في تجنب التطبيق الفعلي للسياسات لمعرفة نتائجها طالما انه يستخدم آلية المحاكاة و الثالثة هي أن منهج المحاكاة يعتمد أساساً على العلاقة مابين أدوات السياسة وأهدافها وبالتالي فهو يوفر معلومات أفضل حول عمل السياسات ويعتبرنموذج بولاك حجر الزاوية لبرامج صندوق النقد الدولي في تصميم سياسات التكيف الهيكلي والذي يركز على تقليص حجم الإقراض المقدم للاقتصاد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات[24] ويمكن التعبير عن أنموذج الانحدار طبقاً للفروض العامة لطريقة (OLS) لهذا النمط من البيانات وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Yit=a+\sum_{k=2}^{k} kit+eit$$

**حيث أن:**

t (t=1,2,3,….)تشير إلى بيانات الوحدات الزمنية

(K=1,2,…..,K) تشير إلى ترتيب المتغير المستقل .

في حين تشير(kit,yit) إلى المتغيرات المعتمدة والمستقلة على الترتيب للوحدة i في المدة t وتشير a إلى الحد المطلق.

eit :تشير إلى الخطأ العشوائي .

اتضح من التحليل أن الدالة اللوغارتمية المزدوجة هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية وكانت نتائج التحليل كالأتي:

$$\text{Log } y_1=0.1+0.2\log x_1+0.6\log x_2+0.3\log x_6$$
(t) (3.61) (4.11) (2.6) (2.99)
$R^2=60.5\%$ D.W=1.88 F=6.6
$$\text{Log}y_1=2.34+1.7\log x_1- 1.15\log x_2 -2.2\log x_6$$
(t) (1.88) (2.61) (-3.11) (-2.51)
$R^2=77.4\%$
F=3.5 D.W=1.99

اتضح من التحليل أن قيمة الموازين السلعية للحبوب قد تأثر بارتفاع الأهمية النسبية للمعونات الغذائية أي ($X_1$)وكان ذو اتجاه معنوي وجاءت بمعنوية منخفضة في حين تأكدت معنوية هذا المتغير من الناحية الإحصائية في الحقبة الأولى بدرجة عالية نسبياً وبالاتجاه الايجابي أيضا وبمعنى آخر أن قيمة الموازين السلعية تتأثر باتجاهات مرغوبة بارتفاع الأهمية النسبية المذكورة وهو مايتفق مع النظرية الاقتصادية أي زيادة المعونة ($X_1$) بمانسبته (1%) يؤدي إلى زيادة في قيمة الموازين السلعية للحبوب بمانسبته (0.2)بالنسبة للحقبة الأولى ، وبمانسبته (1.7) بالنسبة للحقبة الثانية شرط استخدام هذه المعونات للغرض الأساسي منها ليس للاستهلاك الإضافي منها أو بيعها والتصرف بها لأغراض أخرى . كذلك تأكد فاعلية المتغير ($X_2$)والذي يتمثل باحتياطي الخزين إذ كانت بالاتجاه الايجابي في الأولى وسلباً في الثانية وبذات المعنوية لكن بمرونات متباينة أي انه إذا زاد الاحتياطي من الخزين بما نسبته (1%) زادت قيمة الموازين السلعية للحبوب بمانسبته (0.6) في الحقبة الأولى وبانخفاض نسبته (1.1) في الحقبة الثانية وهو مايشير إلى أهمية سياسات التكيف في توفير خزين غذائي لمدة لاتقل على ثلاثة أشهر. أما ($X_6$) الذي يتمثل بالضرائب الحكومية فلم تكن مؤثرة بدرجة كبيرة من المعنوية وجاءت بذات الاتجاه الايجابي في الحقبة الأولى وبالاتجاه السلبي في الثانية . أي أن زيادة ($X_6$) بمانسبته (1%) تؤدي إلى زيادة في قيمة الموازين السلعية بمانسبته ( 0.3 ) وبالانخفاض بما نسبته(2.2-)على التوالي . في حين لم تظهر معنوية بقية المتغيرات المستقلة في الأنموذج وفقاً لبرنامج الإسقاطات المتتالية.

وتبين من خلال قيمة معامل التحديد أن إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مجتمعة لم تتجاوز (60%) في قيمة الموازين السلعية للحبوب والباقي تعود لمتغيرات أخرى خارج النموذج هذا بالنسبة للحقبة الأولى،إلا انه ارتفع إلى مستويات عالية في الحقبة الأخرى إذ بلغ إجمالي القدرة التفسيرية لتأثير المتغيرات المستقلة مايعادل (77%) في قيمة الموازين السلعية للحبوب. كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد لكلا الحقبتين وذلك من خلال قيمة داربن واتسون.

**وقد وضعت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالجداول التالية للاطلاع عليها فقط وكما يأتي:**

**جدول (1)يوضح نتائج التحليل خلال تطبيق برامج التكيف الهيكلي للأعوام(2000-2016) في مصر**

| المتغيرات / النتائج | Y قيمة الموازين السلعية للحبوب | $X_1$ المعونة الغذائية | $X_2$ احتياطي المخزون | $X_3$ الانكشاف الاقتصادي | $X_4$ دعم أسعار المستهلك | $X_5$ الديون الخارجية | $X_6$ الضرائب الحكومية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B | | 0.08 | 0.05 | 0.10 | -1.60 | -0.07 | 0.13 |
| (t) | | 2.13 | 3.08 | 1.88 | -1.60 | -1.77 | 1.48 |
| $R^2$ % | 85.4 | | | | | | |

**المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.**

**جدول(2) يوضح نتائج تحليل للمرحلة التي لم تتبع برامج التكيف الهيكلي للأعوام (1985-1994)**

| المتغيرات / النتائج | Y قيمة الموازين السلعية للحبوب | $X_1$ المعونة الغذائية | $X_2$ احتياطي المخزون | $X_3$ معدل الانكشاف الاقتصادي | $X_4$ دعم أسعار المستهلك | $X_5$ الديون الخارجية | $X_6$ الضرائب الحكومية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| B | | 0.11 | 0.58 | -0.57 | -0.55 | 0.25 | 0.33 |
| (t) | | 2.11 | 2.55 | -1.77 | -1.85 | 1.57 | 1.99 |
| $R^2$% | 67.8 | | | | | | |

**المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.**

يتضح أن أوضاع التكيف الهيكلي التي اعتمدتها مصر في الحقبة الأولى أبعدتها عن تحقيق مقومات التكامل والاندماج الاقتصادي العربي وبالتالي تحقيق قدرا ملائماً من الأمن الغذائي وان ممكنات التكامل الاقتصادي تعد أفضل الوسائل أمام الخيارات الاقتصادية للبلدان النامية في الوضع الراهن أو المستقبل المنظور ضمن إطار المفهوم الاقتصادي الرشيد.

كما يشير البحث إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية للمعونات الغذائية إذ أن التأثير الايجابي للمعونات الغذائية في الإنتاج يلغي التأثير السلبي في الأسعار . واحتياطيات الخزين والضرائب الحكومية والتي ( تمثل مدى قدرة وجدية الدولة في تخفيض الإنفاق من خلال استقطاعها لمقدار معين من الأموال ). في قيمة الموازين السلعية للحبوب في البلدان النامية ، ويتطلب ذلك إعادة الاهتمام برسم السياسات الزراعية والضرائبية تجاهها بحيث يمكن تدنية الآثار السلبية للمتغيرات وإعادة اعتماد سياسات اقراضية مما يقود معدلات التنمية الزراعية لمستويات مقبولة اقتصادياً والاهتمام بمسالة الموازين السلعية للحبوب بحسبانها إحدى أهم مكونات السلة الغذائية في معظم البلدان النامية وارتباطها بالأمن الغذائي لاسيما أن قيمة الفجوة الغذائية سواء للحبوب أو السلع الأخرى أخذة بالتزايد.

**الاستنتاجات**

1- سيكون للتغيرات الراهنة في المناخ الهيكلي لسياسات برامج التكيف الهيكلي والتجارة نتائج بعيدة المدى على الأمن الغذائي إذ يمكن تحديد مصادر التغير في اقتصاد العالم ببرامج التكيف الهيكلي في الكثير من البلدان النامية والتحول لاقتصاديات فرضتها السوق والضغوط المالية والضرائب على السياسات الزراعية الهيكلية.

2- اتضح أن بلدان المجموعة الأولى كانت اقل تأثراً بالصدمات الخارجية مقارنة بمثيلتها لأنها اعتبرتها عاملاً دائمياً . وأسرعت بأجراء التكيف الاقتصادي مما ساعد على تحسين مستويات أدائها الاقتصادي لاحقاً في مجال النمو الحقيقي وأهميتها للاستفادة من الإجراءات المتاحة لتخفيض أعباء الدين عن طريق الإعفاء وإعادة جدولتها للديون .

3- اتضح من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لمؤشر المعونات الغذائية واحتياطيات الخزين والضرائب الحكومية إذ جاء بتأثير معنوي موجب في كلا المجموعتين وبمرونة بلغت (0.2) و(1.7) على التوالي .
تأكد إن غالبية البلدان العربية التي لجأت لتطبيق برامج التثبيت و التكيف الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية عانت من اختلالات الأسعار وتراجع الدخول الفعلية ومعدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي .

4 - تبين أن دعم الأسعار قد يسهم في تحسين وضع الأغذية من خلال زيادة القوة الشرائية أو قد يكون لدعم الأغذية تكاليف أخرى بخلاف التكاليف المالية المباشرة فقد تلجا الحكومات للاحتكارات التسويقية التي تدفع أسعاراً منخفضة للأغذية المنتجة محلياً مما يؤدي لتدني الإنتاج المحلي .

5- تبين إن درجة الاختلال الهيكلي في بلدان عينة البحث التي لم تتبع سياسة التكيف الهيكلي قد بلغت مستويات عالية مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاديات العربية الواجب معالجتها على المنظور المستقبلي

6- يرجح أن تكون تأثيرات سياسات التكيف الهيكلي تأثيرات ضارة بالأمن الغذائي في مراحل التنفيذ الأولى نظراً لان إصلاح الاختلالات الاقتصادية يعمل على ارتفاع الأسعار وتراجع الدخول الفعلية ومع ترسيخ هذه التكيفات واستئناف النمو على أسس مستدامة ستحسن أوضاع الأمن الغذائي مستقبلاً.

**التوصيات**

1- ضرورة تطبيق إصلاحات سليمة للسياسات الهيكلية ووضع برنامج إصلاح اقتصادي واقعي ومتواصل ولابد إن يصمم لكل بلد بحيث يتوافق مع احتياجاتها وظروفها المحددة ولابد من أتباع صيغ جديدة للتمويل .

2- كميات كبيرة من الأغذية في البلدان النامية من خلال مزيج من الإنتاج المحلي والاستيراد و التعاقد الزراعي الخارجي إذ تتمتع الدول بالاستفادة من الأراضي الزراعية والموارد المائية والأيدي العاملة المتوافرة في بلد آخر حسب الميزة النسبية لكل بلد .

3- العمل على اتخاذ سياسات تكييف بنيوية تعمل على زيادة حصيلة الصادرات وتقليص الاستيراد والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المدخرات الوطنية وتوجيهها حسب الأولويات الاستثمارية والذي يخلق فرص للتشغيل وتنويع الدخل والحيلولة دون تهريب هذه المدخرات ورؤوس الأموال للخارج ولابد من تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي قروضاً واستثماراً لأدنى حد ممكن .

4- تستوجب السياسات للتكيف مع الدين مستقبلاً إعادة النظر في السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي ولابد من ترشيد المالية العامة وتحسين السياسات المالية وتحويل الإعفاءات الضريبية إلى ضريبية ثابتة ملائمة لنمط الاستثمارات مع المكاسب الاقتصادية التي تحققها .

5- على صناع سياسات التكيف الهيكلي السليمة زراعة المحاصيل الإستراتيجية وتوسيع المساحات المزروعة منها ولابد من تشجيع التبادل التجاري وتحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون بين البلدان النامية ومعالجة قضية الأمن الغذائي والاعتماد على التنمية المستقلة وتحقيق المساومة الجماعية لاستبدال نظام تقسيم العمل الدولي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ التكافؤ في الفرص فيما بين البلدان النامية والمتقدمة .

6- ضرورة تخفيض الدعم الحكومي بكل أنواعه وذلك للتخفيض من النفقات العامة للدولة وترك محفزات الأسعار تعمل ضمن آلية السوق بما يعكس قدرة السوق على تشجيع الإنتاج الزراعي .

**المصادر**


1-السيد علي والجنابي ، عبدالمنعم وعجمي جميل ( 1992) ، العلاقات النقدية الدولية،دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق ،ص2- ص3

2- النجفي، سالم توفيق، (1999)، المتضمنات الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة، دراسات اقتصادية العدد(1)،السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد،ص3- ص14

3-النجفي، (2001) ، سالم توفيق ، المورثات الاقتصادية للقرن العشرين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص6- ص8

4- Hoogeveen,Hans(2003)El nino or el peso?crisis,poverty an income distribution thePhilippines world development vol.31 No.7 p1103, -1124Electronic library

5- الشمري وجبار،(2004) التغيرات الهيكلية والتكيف الاقتصادي في اليمن دراسة اقتصادية قياسية للمدة (1986-2003)مجلة المحور الإداري ، الإدارة والاقتصاد ص89- ص124

6-عمير ،شعفل محسن علي ، (2005 ) ، برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية(دراسة حالة بلدان نامية)، أطروحة دكتوراة ، كلية الزراعة والغابات ،جامعة الموصل.

7- علي عبدالقادرعلي ، (2007) ، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سلسلة إصدارات جسر التنمية،العدد ( 4 ) حزيران السنة السادسة.

8- نصر ، ربيع (2008) ، قياس التحول الهيكلي ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سلسلة إصدارات جسر التنمية .

9-الكواز ، احمد (2011) ، السياسات الاقتصادية الهيكلية ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سلسلة إصدارات جسر التنمية ، العدد 107، السنة العاشرة 0

10- جبار،إيمان عبدالكاظم وسحر عباس(2016)،تحليل سياسات التكيف الهيكلي في بلدان عربية مختارة (مصر والمغرب)،مجلة الزراعة للعلوم الزراعية. ص127 – ص138

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، (أعداد متفرقة)

12- الكواز ، احمد(2016) ، النمو الشامل ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، سلسلة إصدارات جسر التنمية

13- شوسوفسكي ، ميشيل (2001) ،عولمة الفقر ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد.

14-الدليمي ،فواز جار الله وعبدالله السبعاوي (2008) اثر السياسة النقدية في معدلات التضخم في بلدان نامية مختارة للمدة(1980-2003) مجلة تنمية الرافدين كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، مجلد 31 ، عدد6.

15- ديوب ،محمد معن (2006) المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، المجلد( 28) ، العدد (2 )

16- اليعقوبي ، محمد وفكرون ، السعيد وعربي ، خضر (2005) تحليل آثار برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي لمنطقة المسلية (دراسة اقتصادية اجتماعية ) ، مجلة الجندول ، السنة الثالثة ، العدد(4).

17- عبد الحميد ، عبدالمطلب (1997) ، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر .

18- جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي ، الأمانة العامة ، أعداد متفرقة .

19- عيسى ،محمد عبدالشفيع (2007) ، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر ،بحوث ندوة مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية ص276- ص277.

20- كونستانتين ميكالوس (1987)، اقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيو ،ص7.

21- بيلا يالايسار، (1963) 150نظرية التكامل الاقتصادي،ترجمة د.راشد البراوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص44- ص46 .

22- عبدالفضيل ، محمود (2000)، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقع ، مركز الدراسات الاستيراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ،1994 .

23- العيسوي ،إبراهيم (1997)،الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ص520- ص521.

24- حسين ،خليل ، (2006) ، سياسات التصحيح الهيكلي ، كتاب السياسات العامة ،دار المنهل اللبناني ،بيروت ،مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية .